Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT
ISSN : 1112-3524 / EISSN : 2716-8220
VOL. 20 / N°2, 2021, p.41-61.

واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري

THE REALITY AND PROSPECTS OF THE IMPLEMENTATION OF BASEL 3 IN THE ALGERIAN BANKING SYSTEM

بلحرش عائشة[1]، عدون إبتسام[2]

Bellahrech Aicha[1], Addoun Ibtissam[2]

[1]جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان– (الجزائر)، toulaicha_bell@yahoo.fr

[2]جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان – (الجزائر)، addoun.ibtissam@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021 /11/15 تاريخ القبول: 2021/11/24 تاريخ النشر: 2021/12/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر في سبيل تفعيل تطبيق المتطلبات الجديدة لمقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري وتحديد تأثيراتها المتوقعة عليه، كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تقف عائقا أمام تطبيق مقررات بازل 3 بشكل تام وسليم في النظام المصرفي الجزائري ومحاولة التوصل إلى بعض السبل التي يمكن أن تساعد على تعزيز تطبيقها، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من أن بنك الجزائر عمل على تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق مقررات بازل 3 إلا انه يجب القيام بعدة إصلاحات فيه لكي يتوافق مع هذه المقررات الجديدة نظرا لوجود بعض التحديات التي تعرقل إرساء هذه المقررات ميدانيا، كما أن تطبيق مقررات بازل 3 في هذا الأخير لن يكون له أثرا كبيرا عليه نظرا للخصائص التي يتميز بها حاليا.

كلمات مفتاحية: المعايير الاحترازية، لجنة بازل، بازل 3، بنك الجزائر، النظام المصرفي الجزائري.

تصنيفات JEL : G28، G29، G21

Abstract:

This study aims to highlight the measures taken by the Bank of Algeria to give effect to the implementation of the new requirements of the Basel 3 in the Algerian banking system and to determine its expected impact on it. This study also aims to identify the challenges that stand in the way of the full and proper

implementation of Basel 3 in the Algerian banking system and to find some ways that could help to enhance their application. This study concluded that although the Bank of Algeria has adapted the Algerian banking system to Basel 3, several reforms must be undertaken in order to bring it into line with these new decisions, as there are some challenges to the establishment of these decisions in the field, and the application of Basel 3 decisions in the Algerian banking system will not have a significant impact on it.

Keywords: Prudential Standards, Basel Committee, Basel 3, Bank of Algeria, Algerian Banking System.
JEL Classification Codes: G28, G29, G21

---

* **عدون إبتسام،** addoun.ibtissam@gmail.com

1. مقدمة:

لقد عرف القطاع المصرفي في العقود الأخيرة العديد من التطورات المتلاحقة التي نتجت عن العولمة المالية والتحولات السريعة التي شهدتها الأسواق الدولية، مما أصبحت المصارف عرضة للعديد من المخاطر وبالتالي بدأ التفكير في البحث عن آليات وأساليب لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه قامت السلطات الإشرافية للدول الصناعية العشرة بإشراف بنك التسويات الدولية سنة 1974 بتشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية بمدينة بازل السويسرية، وقد كان الهدف الأساسي من وراء إنشاء هذه اللجنة هو تطوير معايير دولية خاصة بإدارة المخاطر المصرفية، حيث أصدرت الكثير من المعايير ضمن اتفاقياتها بدءا باتفاقية بازل 1 وصولا إلى اتفاقية بازل 3، وباعتبار أن النظام المصرفي الجزائري هو جزء من المنظومة المصرفية العالمية فإن بنك الجزائر معني بمسايرة التطورات والتغيرات الحاصلة في المعايير الاحترازية التي تقرها لجنة بازل كما هو الشأن في باقي دول العالم حتى تتمكن المصارف الجزائرية من مواجهة تحديات المنافسة الدولية في القطاع المصرفي، وهذا ما جعل بنك الجزائر يتخذ إجراءات جديدة لتكييف النظام المصرفي الجزائري وفق ما جاءت به مقترحات مقررات بازل 3، وذلك في محاولة منه لتهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق هذه المقترحات في المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية.

1.1 إشكالية الدراسة:

تتلخص إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الإصلاحات الجديدة التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن مقرراتها 3؟

– ما هي الإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر لكي يساير المستجدات والإصلاحات التي حددتها لجنة بازل في مقرراتها 3؟

– ما مدى توافق المعايير الاحترازية المطبقة في النظام المصرفي الجزائري مع ما أصدرته لجنة بازل خاصة في صيغتها 3؟

– ما أثر تطبيق متطلبات مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الجزائري؟

– ما هي التحديات التي تقف عائقا أمام تطبيق مقررات بازل 3 بشكل تام وسليم في النظام المصرفي الجزائر ي؟

– ما هي سبل تفعيل تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري؟

2.1 فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

– **الفرضية الأولى:** عمل بنك الجزائر على تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق مقررات بازل 3؛

– **الفرضية الثانية:** لا يؤدي تطبيق مقررات بازل 3 إلى تأثيرات كبيرة على النظام المصرفي الجزائري؛

– **الفرضية الثالثة:** من الضروري القيام بعدة إصلاحات في النظام المصرفي الجزائري لكي يتوافق مع مقررات بازل 3.

3.1 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– التعرف على الدوافع التي أدت بلجنة بازل للرقابة المصرفية إلى إصدار مقررات بازل 3 وتبيان الجوانب الأساسية لهذه المقررات وأهم التعديلات الواردة فيها؛

– توضيح الإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر لتكييف النظام المصرفي الجزائري وفق المعايير الجديدة التي جاءت بها مقررات بازل 3؛

– الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين المعايير التي حددتها لجنة بازل في مقرراتها 3 والمعايير الذي حددها بنك الجزائر في إطار التوافق مع هذه المقررات؛

– محاولة توضيح أهم الآثار المتوقعة لتطبيق مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الجزائري؛

– التعرف على التحديات التي تقف عائقا أمام تطبيق مقررات بازل 3 بشكل تام وسليم في النظام المصرفي الجزائري ومحاولة التوصل إلى بعض السبل التي يمكن أن تساعد على تعزيز تفعيل تطبيقها.

4.1 أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تبين مختلف التوصيات والمقترحات الجديدة التي جاءت بها مقررات بازل 3، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تلقي الضوء على مدى مواكبة النظام المصرفي الجزائري للتغيرات والتطورات الحاصلة في مقررات لجنة بازل الجديدة "بازل 3"؛

5.1 منهجية الدراسة: قصد الإلمام الجيد بمختلف جوانب موضوع الدراسة ومحاولة تحقيق أهدافها، تم استخدام المنهج الوصفي لاستعراض أهم الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع المدروس كما تم إتباع المنهج التحليلي لتحليل ومناقشة واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري.

6.1 هيكل الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وبغية معالجة الموضوع محل البحث، تم تقسيم هذه الدراسة الى العناصر التالية:

- الجوانب الأساسية لمقررات بازل 3 والإصلاحات الواردة فيها؛
- واقع تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق مقررات بازل 3؛
- آفاق تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري.

7.1 الدراسات السابقة: نظرا لأهمية دراسة موضوع تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري، فهناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع، ويمكن توضيح البعض منها فيما يلي:

- **دراسة (بعزيز و مخلوفي، 2019)**: حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ما تم اتخاذه من تدابير من طرف سلطات الإشرافي المصرفي في الجزائر بغية إرساء معايير اتفاقية بازل 3 في القطاع المصرفي للاستفادة من الإصلاحات التي تصبو إليها هذه الاتفاقية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه تم إرساء معايير اتفاقية بازل 3 بشكل جزئي وليس كلي في القطاع المصرفي الجزائري من خلال مختلف الأنظمة المصدرة من طرف مجلس النقد والقرض، كما تأخر بنك الجزائر في تبني الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3 إلى غاية 2014 من خلال إصدار النظام 14-01.
- **دراسة (بريش و سدرة، 2017)**: وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد الفرص الكبيرة والتحديات التي تحملها اتفاقية بازل 3 للمصارف وموقع المصارف الجزائرية من هذه الاتفاقية، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أنه بالرغم من توافر الإطار التشريعي والتوجيهي الملائم ووجود بعض الدلائل والمؤشرات الأولية التي توحي ببداية الوعي بأهمية تطبيق مقررات بازل 3 في المصارف الجزائرية، إلا أن ذلك يتطلب القيام بتعديلات كبيرة في أوضاع أنظمتها النقدية والمالية لكي تتمكن من التطبيق السليم لهذه المقررات.
- **دراسة (Bendehina & Zirar, 2019)**: وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر في إطار تطبيق مقررات بازل 3 على مستوى المصارف الجزائرية ومدى التزام هذه الأخيرة بهذه المقررات، وتوصلت هذه الدراسة الى أنه على الرغم من إقرار بنك الجزائر لجملة من التنظيمات والتعليمات في سبيل تسهيل تطبيق مقررات بازل 3 غير أنه المصارف الجزائرية تسجل تأخرا في الالتزام بهذه المقررات لأنها تجد صعوبة كبيرة في استيعاب وتطبيق التقنيات والمتطلبات الواردة في هذه المقررات.

- **دراسة (Merhoum & Benhalima, 2017)**: والتي هدفت إلى تسليط الضوء على أهم القواعد الاحترازية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وواقع تطبيقها على مستوى المصارف الجزائرية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف الجزائرية قد تأخرت في الالتزام بتطبيق معايير اتفاقية بازل 1 حتى نهاية سنة 1999 ولم ترتق بعد إلى المستوى المطلوب في الالتزام بتطبيق معايير بازل 2 خاصة فيما يخص ترجيح المخاطر وتطوير نماذج قياسها لأن هذه الأخيرة تحتاج إلى تقنيات عالية لا تتوفر لدى أغلب المصارف الجزائرية، كما أن المصارف الجزائرية تشهد تأخرا في تطبيق متطلبات معايير بازل 3 بالرغم من الإجراءات التي قام بها بنك الجزائر في سبيل تفعيل تطبيق هذه المعايير.

2. الجوانب الأساسية لمقررات بازل 3 والإصلاحات الواردة فيها:

دفعت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى ضرورة إعادة النظر في معايير بازل 2 نظرا لقصور هذه الأخيرة في حماية المصارف من الانهيار وتفادي وقوع هذه الأزمة، ولهذا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء تعديلات وإصلاحات جوهرية على بنود ومقترحات بازل 2 بحيث أصدرت لجنة بازل في سنة 2010 مقررات جديدة أطلقت عليها تسمية بازل 3.

1.2 لمحة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية:

تلعب لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار بنك التسويات الدولية دورا مهما في مجال إصدار المعايير الرقابية وقواعد الحذر التي تنظم نشاط المصارف وتضمن سلامتها مما يساعد على تحقيق استقرار النظام المالي على المستويين المحلي والدولي،

1.1.2 مفهوم لجنة بازل للرقابة المصرفية: تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من طرف مجموعة الدول الصناعية الكبرى في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، و كان ذلك في فترة تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية (خاصة المصارف الأمريكية) وقد ضمت مجموعة الدول الصناعية الكبرى أو ما يعرف ب G10 الدول التالية: ألمانيا، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة (قارون، 2013، صفحة 14). وتجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، ويساعدها في عملها عدد من فرق العمل من الفنيين المصرفيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف، ولذا فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة، وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على المصارف، مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في

مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات (لعراف، 2010، الصفحات 46,45).

2.1.2 أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية: تهدف لجنة بازل الى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية (قارون، 2013، صفحة 17):

– المساعدة في تقوية النظام المصرفي الدولي، خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث فقد توسعت المصارف وبخاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث، مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير؛

– التقرير عن الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في المصارف؛

– تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف؛

–إزالة أي مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والتي تنشأ عن الفروقات في تطبيق متطلبات الرقابة الوطنية المتصلة برأس المال المصرفي.

2.2 التعريف بمقررات بازل 3 وأهدافها الأساسية:

تعتبر مقررات بازل 3 نتاج الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالنظام المصرفي العالمي سنة 2008، وتتضمن هذه المقررات مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز قدرات المصارف على مواجهة صدمات مالية مستقبلا وتحصين مراكزها المالية.

1.2.2 التعريف بمقررات بازل3: مقررات بازل 3 هي عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي (عبد المطلب، 2013، صفحة 314)، وتنطوي تلك التدابير الإصلاحية على جانبين ومستويين من الإصلاح المصرفي هما (عبد المطلب، 2013، الصفحات 315,314):

أ. الإصلاح على مستوى المصرف الواحد أو الإصلاح الجزئي مما يساعد على زيادة صمود المؤسسات المصرفية الفردية في فترات الضغط واحتمالات حدوث الأزمة أو الصدمة (وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى المصرف الواحد)؛

ب. الإصلاح على مستوى المصرف الكلي الذي يمكن أن يبنى عبر القطاع المصرفي (وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى القطاع أو النظام المصرفي ككل).

2.2.2 أهداف إصدار مقررات بازل 3: تهدف لجنة بازل من خلال التدابير والإصلاحات الجديدة التي طورتها في مقرراتها 3 إلى تحقيق الأهداف التالية (لعراب، 2019، صفحة 385):

- تحسين قدرة المصارف على إمتصاص الصدمات والأزمات الناتجة عن الضغوط المالية والاقتصادية؛
- تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف وكذا سيولتها وحوكمتها؛
- توسيع تغطية المخاطر وتحسين نوعية رأس مال المصرف؛
- الحد من توسع المصارف في منح القروض.

3.2 الإصلاحات الواردة في مقررات بازل 3:

قامت لجنة بازل في مقرراتها 3 بتحسين الدعامات الثلاثة لبازل 2 واستحداث معايير جديدة، والتي تدخل حيز التطبيق رسميا في 1 يناير 2013، وسيتم تطبيقها بالتدريج على أفق زمني يمتد حتى بداية سنة 2009، وفيما يلي أبرز هذه التعديلات والمعايير الجديدة التي جاءت بها مقررات بازل 3:

1.3.2 تعديل متطلبات رأس المال: من بين الإصلاحات الجديدة التي قامت بها لجنة بازل أنها قامت بتحسين نوعية الأموال الخاصة في المصارف ورفع مستوياتها، وذلك لتدعيم قدرتها على امتصاص الخسائر الناتجة عن المخاطر التي تواجه المصارف، ويمكن توضيح هذه الإصلاحات في النقاط التالية:

أ. تحسين جودة الأموال الخاصة: لقد أدخلت لجنة بازل تغييرات جوهرية على تركيبة الأموال الخاصة لتشمل أدوات أكثرا استقرارا كما ألغت الشريحة الثالثة من مكونات رأس المال التنظيمي التي كانت موجودة في بازل 2، ووفقا لمقررات بازل 3 فإن الأموال الخاصة تتكون من العناصر التالية (صلاح و بن رجم، 2016، الصفحات 48,47):

- **الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1)**: وتتكون من شريحتين هما:
  - ✓ **الشريحة الأولى للأسهم العادية (Common Equity Tier1)**: وتتكون من مجموع العناصر التالية:
    - الأسهم العادية الصادرة عن المصرف والتي تستوفي معايير التصنيف كأسهم عادية لأغراض تنظيمية؛
    - علاوة إصدار الأسهم الناتجة عن إصدار الأسهم التي تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة؛
    - الأرباح المحتجزة؛
    - الدخل الشامل المتراكم والاحتياطات الأخرى المفصح عنها.
  - ✓ **الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier 1)**: وتتكون من مجموع العناصر التالية:
    - الأدوات المالية الصادرة من المصرف والتي تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة (والغير مدرجة في الشريحة الأولى للأسهم العادية)؛
    - علاوة الإصدار الناتجة عن إصدار الأدوات المالية المدرجة في الشريحة الإضافية لرأس المال؛
    - الأدوات المالية الصادرة عن الفروع المدمجة للمصرف والممسوكة من قبل طرف ثالث والتي تستوفي شروط تصنيفها ضمن هذه الشريحة والغير مدرجة في الشريحة الأولى للأسهم العادية.

➢ **الشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2)**: وتسمى بالأموال الخاصة المكملة، وتضم احتياطيات إعادة التقييم والمخصصات العامة لخسائر الديون...الخ، وبشكل عام تحوي مختلف الأدوات المستعملة لجلب الديون ورأس المال المستوفاة للشروط المنصوص عليها في اتفاقية بازل 3.

ب. زيادة مستويات الأموال الخاصة: بالإضافة إلى تحسين جودة وبنية الأموال الخاصة في المصارف، فقد اقترحت لجنة بازل زيادة مستوياتها، ويمكن توضيح المتطلبات الجديدة لرأس المال من خلال ما يلي *(معمري، 2020، صفحة 90)*:

- رفع نسبة الأسهم العادية من الشريحة الأولى من 2% إلى 4.5%؛
- رفع نسبة رأس مال الشريحة الأولى من 4.5% إلى 6% .

ج. تكوين هوامش احتياطية من رأس المال: بهدف تدعيم الصلابة المالية للمصارف، فقد فرضت لجنة بازل تكوين هوامش إضافية من رأس المال هما:

➢ **هامش حماية للمحافظة على رأس المال (Capital Conservation Buffer)**: إذ تقدر ب 2.5% حيث تعتبر كغطاء للمخاطر غير المتوقعة والذي يتمثل في المصد الرأسمالي، والتي تكون مكونة من رأس المال عالي الجودة، إذ سيضاف هذا الهامش بالتدريج من سنة 2016 إلى سنة 2019، وبذلك ترتفع نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5%، ويبدأ تطبيقها فعليا ابتداء من جانفي 2019 (ساتة و ملياني، 2019، صفحة 130)؛

➢ **هامش الحماية من التقلبات الدورية (Countercyclical Capital Buffer)**: الهدف منه ضمان أن متطلبات رأس المال في القطاع المصرفي تأخذ في الاعتبار البيئة المالية الكلية، ويستفاد من هذا الهامش عند حدوث ربط بين زيادة النمو الائتماني الإجمالي ووجود مخاطر على مستوى النظام ككل، ويعزز هذا الهامش قدرة النظام المصرفي على حماية رأس المال من أي خسائر مستقبلية ممكنة (بربار و قلمين، 2014، صفحة 242)؛

➢ **هامش حماية من المخاطر النظامية (Systematic Risk Buffer)**: وهو خاص بالمصارف التي تعتبر نظامية أي انهيارها يمكن أن يؤدي إلى انهيار الجهاز المصرفي ككل ولكن هذه النسبة لم تحدد بعد (بركات، 2015، صفحة 103).

ويمكن توضيح المتطلبات الجديدة لرأس المال وفق مقررات بازل 3 في الجدول الموالي:

Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT
ISSN : 1112-3524 / EISSN : 2716-8220
VOL. 20 / N°2, 2021, p.41-61.

الجدول1: التغيرات في هيكل رأس المال وفق مقررات بازل 3

النسب	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	%2	%3.5	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
نسبة رأس المال الوقائي إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	0	0	0	0	%0.625	%1.25	%1.875	%2.5
الحد الأدنى لحقوق الملكية زائد نسبة رأس المال الوقائي		%3.5	%4	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	%7
تطبيق الاقتطاعات من الشريحة الأولى			%20	%40	%60	%80	%100	%100
نسبة الشريحة 1 من رأس المال الرقابي إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	%4	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
نسبة إجمالي رأس المال الرقابي إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	% 8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
نسبة إجمالي رأس المال الرقابي زائد نسبة رأس المال الوقائي		%8	%8	%8	%8.625	%9.25	%9.874	%10.5
أدوات رأس المال التي لم تعد مصنفة ضمن الشريحة الأولى أو الثانية	تلغى خلال أفاق عشرة سنوات ابتداء من2013							

المصدر: (ساتة و مليابي، 2019، صفحة 131)

2.3.2 توسيع تغطية المخاطر: بحيث قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإدخال العديد من التدابير بهدف تعزيز تغطية المخاطر، ويمكن توضيح أهمها فيما يلي:

أ. تغطية المخاطر المتعلقة بالمشتقات المالية: بحيث تشدد مقترحات لجنة بازل 3 على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأسمال إضافية للمخاطر المذكورة (عياش، 2013، صفحة 455).

Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT
ISSN : 1112-3524 / EISSN : 2716-8220
VOL. 20 / N°2, 2021, p.41-61.

ب. اختبارات الضغط (stress test): فركزت لجنة بازل على ممارسات اختبارات الضغط في المصارف والتشديد على أن تصبح اختبارات الضغط من أدوات إدارة المخاطر المهمة المستخدمة من قبل المصارف لجزء من إداراتها الداخلية للمخاطر، حيث يحذر اختبار الضغط إدارة المصرف من سلبية النتائج غير المتوقعة لمجموعة من المخاطر، ويشير إلى مقدار رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة، كذلك يؤمن اختبار الضغط مؤشرا لمستوى رأس المال الضروري لتحمل ظروف السوق الصعبة (صلاح و بن رجم، 2016، صفحة 49).

3.3.2 إدخال نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio): والتي من خلالها يمكن تحديد مدى اعتماد المصارف في تمويل أصولها على مصادر تمويل ذات دخل ثابت بهدف تعظيم عائد المساهمين (لعراب، 2019، صفحة 386)، ويتم حساب هذه النسبة وفق المعادلة التالية (عبادي و بويهي، 2020، صفحة 205):

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي التعرضات داخل الميزانية وخارج الميزانية}} \geq 3\%$$

4.3.2 تعزيز إدارة مخاطر السيولة: لقد أبرزت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 العديد من نقاط الضعف في إدارة المصارف لسيولتها ومراقبة وضعياتها، وهو ما دفع بلجنة بازل إلى تطوير مؤشرين كميين لقياس السيولة على المدى القصير والمدى الطويل، وهما كما يلي:

أ. نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio): تهدف هذه النسبة إلى جعل المصرف يلبي احتياجاته من السيولة ذاتياً في حالة أزمة طارئة (ناصر، 2014، صفحة 48)، والتي تتطلب من المصارف الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما (عياش، 2013، صفحة 456)، ويتم حساب هذه النسبة وفقا لما يلي (بركات، 2015، صفحة 104):

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة جيدة النوعية}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة طوال فترة 30 يوم}} \geq 100\%$$

ب. نسبة التمويل المستقرة الصافية (Net Stable Funding Ratio): فهي لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته (ناصر، 2014، صفحة 48)، ويتم حساب هذه النسبة وفق المعادلة التالية (بركات، 2015، صفحة 104):

$$\text{نسبة التمويل المستقرة الصافية} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

3. واقع تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق مقررات بازل 3:

إن بنك الجزائر على غرار المصارف المركزية في مختلف دول العالم حاول الالتزام بتطبيق المعايير الجديدة الواردة في لجنة بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري، وذلك في محاولة منه لمواكبة التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية الدولية هذا من جهة ومن جهة أخرى لتحصين المصارف الجزائرية من الأزمات المالية مستقبلا.

1.3 التعريف ببنك الجزائر:

بنك الجزائر هو البنك المركزي للجزائر، تم إنشاؤه سنة 1962، يقع مقره في الجزائر العاصمة (لعراب، 2019، صفحة 387)، ويعتبر بنك الجزائر من الناحية القانونية مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال المالي، فهو بنك المصارف، وبنك الدولة، والمقرض الأخير للمصارف، ويعد بنك الجزائر تاجرا في معاملاته مع الغير وبالتالي يخضع لأحكام القانون التجاري وتطبق عليه قواعد المحاسبة التجارية، وتتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه و يراقب توزيع القروض بجميع الوسائل الملائمة، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف (لعراف، 2010، صفحة 114).

2.3 إجراءات تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق مقررات بازل 3:

في إطار التوافق مع المقترحات الجديدة التي تضمنتها مقررات بازل 3 فقد اتخذ بنك الجزائر عدة إجراءات لتهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق هذه المقترحات في النظام المصرفي الجزائري، ويمكن توضيحها فيما يلي:

1.2.3 رفع الحد الأدنى لرأس المال: تماشيا مع تداعيات الأزمة المالية ومن أجل تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري، فقد تم إصدار التنظيم رقم 08 – 04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 المتضمن رفع الحد الأدنى لرأس مال المصارف إلى 10 مليار دينار الجزائري، والمؤسسات المالية إلى 3.5 مليار دينار الجزائري (أحمد ميلي، 2020، صفحة 40)؛

2.2.3 تعزيز الرقابة الداخلية: بحيث أنه بتاريخ 29 أوت 2012 أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 11-08 والمتعلق بالرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية، والتي نصت "المادة 3" منه على أن الرقابة الداخلية تتشكل من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف على الخصوص إلى التحكم في النشاطات والسير الجيد للعمليات الداخلية، والأخذ بجميع المخاطر بما فيها المخاطر التشغيلية، إحترام الإجراءات الداخلية والمطابقة مع الأنظمة والقوانين، الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية وموثوقيتها، وتطبيق قواعد الحوكمة المصرفية (بوطورة و سمايلي، 2019، صفحة 344)؛

3.2.3 تعديل نسب الملاءة: من أجل مسايرة المعايير الجديدة للملاءة التي تضمنتها مقررات بازل 3، قام بنك الجزائر بإصدار التنظيم رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والذي تضمن كيفية تحديد نسب الملاءة الجديدة في المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية، ويمكن توضيح أهم التعديلات التي شملها هذا التنظيم فيما يلي (صيد و رقايقية، 2019، صفحة 880):

أ. حسب المادة 2: تلزم المصارف والمؤسسات المالية باحترام وبصفة مستمرة، على أساس فردي أو مجمع؛ معامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى؛

ب. حسب المادة 3: أقرت وجوب تغطية الأموال القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق بواقع 7%؛

ج. حسب المواد 8-9-10-11: تضمنت عرضا مفصلا للعناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية المكونة من الأموال الخاصة القاعدية والأموال الخاصة التكميلية.

4.2.4 تدعيم السيولة: في إطار الجهود المبذولة للتكيف مع معايير السيولة التي اقترحتها مقررات بازل 3، فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والذي تضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، وقد ألزم هذا التنظيم المصارف ما يلي (صيد و رقايقية، 2019، الصفحات 880,879):

أ. حسب المادة 8: أن تحوز فعليا و في كل وقت على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها؛

ب. حسب المادة 3: أن تحترم نسبة بمجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من المصارف من جهة ومن جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات القديمة وتسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة وأن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100%؛

ج. حسب المادة 4: أن تبلغ المصارف والمؤسسات المالية في نهاية كل ثلاثي بنك الجزائر بمعامل الأدنى للسيولة للشهر الموالي ومعاملي الشهرين الأخيرين، بالإضافة لمعامل السيولة المسمى بمعامل المراقبة لفترة ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ الإقفال.

3.3 تقييم المعايير المطبقة في النظام المصرفي الجزائري للتوافق مع مقررات بازل 3:

على الرغم من وجود أوجه التشابه بين معايير مقررات بازل في طبعتها 3 والمعايير التي طورها بنك الجزائر للتوافق مع هذه المقررات إلا هنالك اختلافات بينهما، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي (خليفة و للوشي، 2016، الصفحات 229,228):

1.3.3 أوجه التشابه: ويمكن حصر أوجه التشابه فيما يلي:

– تلبي نسبة الملاءة المحددة ضمن القواعد الاحترازية في المصارف الجزائرية شروط اتفاقية بازل و تقدر ب 12% أي تفوق النسبة المحددة ضمن اتفاقية بازل 3 المتمثلة في 10.5% بين صافي الأموال القانونية و المخاطر المرجحة؛

– إعطاء أهمية أكثر للأموال الخاصة القاعدية – الشريحة الأولى– حيث تقدر نسبتها ب7% في الجزائر، علما أن هذه النسبة حددت تحت إطار بازل 3 ب 6% بعد أن كانت تقدر ب 4% في ظل بازل 2؛

– فرض بنك الجزائر على المصارف والمؤسسات المالية أن تحتفظ بوسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية لتغطية المخاطر المصرفية في حالة حدوث أزمة مفاجئة تقدر ب 2.5%، و هي نفسها نسبة رأس مال التحوط التي جاءت في مقررات بازل3؛

– امتثال تشريعات السلطة النقدية الجزائرية للتوصيات المقدمة من طرف لجنة بازل 3 فيما يخص الرقابة الاحترازية؛

– بالرغم من تأخر بنك الجزائر في الأخذ بعين الاعتبار مخاطر السوق والخطر العملياتي عند حساب نسبة الملاءة المالية إلا أن النظام رقم (14–01) أخذها في الحسبان.

2.3.3 أوجه الاختلاف: ويمكن توضيح أهم أوجه الاختلاف فيما يلي:

– رغم تأكيد معايير بازل 3 على ضرورة توفر المصارف على نسب لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة المتمثلة في نسبة تغطية السيولة الحالية (خلال 30 يوم) ونسبة صافي التمويل المستقر التي تهدف إلى وضع حد لإستعمال الموارد ذات الأجل القصير جدا في استخدامات متوسطة وطويلة الأجل، لم يحدد البنك المركزي الجزائري نسبة سيولة إجبارية للمصارف سواء على المدى القصير أو الطويل، لكن في الواقع تقوم المصارف بحساب نسبة سيولة شهرية التي يجب أن لا تقل عن 100%؛

– تقترح اللجنة في إطار التقليل من تقلبات الدورة الاقتصادية تدابير للتخفيف من آثار صدمات الدورة الاقتصادية، حيث توصي بتقوية هامش رأس المال خلال فترات الرواج الاقتصادي الذي يمكن أن يصل إلى 2.5% لتغطية الخسائر خلال فترات الأزمات، ومن الملاحظ أنه لم تؤخذ هذه التدابير في الحسبان عند سن القواعد الاحترازية في الجزائر؛

– لم يعطي بنك الجزائر أهمية لنسبة الرافعة المالية التي أضافتها اتفاقية بازل 3 تهدف من خلالها إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في القطاع المصرفي، حيث يجب ألا تقل نسبة الرافعة المالية عن 3%.

4. آفاق تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري:

من أجل تحديد آفاق تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري سيتم التطرق الى أهم الآثار المتوقعة لتطبيق هذه المقررات على النظام المصرفي الجزائري بالإضافة إلى التحديات التي تواجهه في تطبيق مقررات بازل 3 وفي الأخير يتم تقديم بعض السبل التي يمكن أن تساعد على تفعيل تطبيق متطلبات هذه المقررات.

1.4 آثار تطبيق مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الجزائري:

يمكن توضيح أهم الآثار المتوقعة لتطبيق مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الجزائري في النقاط التالية (أحمد ميلي، 2020، الصفحات 41,40):

- إن التأخر في تطبيق اتفاقية بازل 1 ومن ثم بازل 2، أي أن المصارف الجزائرية لم تطبق بعد التقنيات والطرق المتضمنة فيها، وبالتالي ستجد صعوبة في التأقلم معها، عكس المصارف الخاصة أين سيكون الوضع أحسن لأنها فروع لمصارف أجنبية طبقت اتفاقية بازل 2 وستستفيد من خبرتها؛
- إذا سلمنا بالمستوى المقبول لكفاية رأس المال للمصارف الجزائرية، فإن تطبيق بازل 3 سيخفض نسبة كفاية رأس المال الكلية، ولكن درجة الانخفاض ستكون في المصارف العمومية أكبر؛
- قيمة الرافعة المالية في المصارف العمومية أكبر منها في المصارف الخاصة، وهذا نتيجة ميل المصارف العمومية إلى توزيع القروض على مختلف المؤسسات خاصة العامة في إطار تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي، بينما قروض المصارف الخاصة محدودة؛
- فرض نسبة السيولة المتضمنة في اتفاقية بازل 3 لن يكون له الأثر الكبير على المصارف الجزائرية لأنها تعرف فائضا في السيولة باعتراف بنك الجزائر في مختلف تقاريره منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2011؛
- تطبيق اتفاقية بازل 3 خاصة تصميم نظام الرقابة الداخلية وتحسين إدارة المخاطر سيخفض نسبة الديون المتعثرة؛
- إن تطبيق مقترحات بازل 3 لن يكون له الأثر الكبير على تغيير نمط نشاط المصارف الجزائرية، فهي لا تتعامل مع الابتكارات المالية، كما أن تعاملاتها في سوق المال محدودة لغياب سوق مال نشط وفعال.

2.4 التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري في تطبيق مقررات بازل 3:

على الرغم من الجهود التي بذلها بنك الجزائر من أجل مسايرة مقررات بازل 3، إلا أنه هناك تحديات تقف عائقا أمام تطبيق هذه المقررات بشكل تام وسليم في النظام المصرفي الجزائر ي، ويمكن ذكرها فيما يلي (بربار و قلمين، 2014، الصفحات 248-253) :

1.2.4 التحدي الرئيسي والمتمثل في قدرة المصارف على ضمان ممارسة الإقراض في ظل اقتصاد ضعيف:

الهدف الرئيسي من تطبيق مقررات بازل 3 هو ضمان أن المصارف لها رأسمال كافي لممارسة الإقراض في ظل اقتصاد

ضعيف من خلال تقوية قاعدة رأس المال والسيولة وتعزيز مرونة القطاع المصرفي مما يمكن تحسين قدرة المصارف على امتصاص الصدمات التي تنشأ عند حدوث الأزمات المالية والاقتصادية وتقليل خطر انتقال الآثار من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الحقيقي؛

2.2.4 تحدي رفع رأس المال الاحتياطي: بالرغم من الزيادة الأخيرة التي فرضها المشرع الجزائري على المصارف من خلال رفع رأسمالها إلى 10مليار دينار جزائري، إلا أن هذا يبقى دون المستوى المطلوب مقارنة مع حجم رأسمال المصارف على المستوى العالمي، بالإضافة إلى غياب سوق مالية حقيقية في الاقتصاد الوطني مما يصعب من مهمة المؤسسات المصرفية في زيادة رأس مالها عن الاحتياطي أو الأولي؛

3.2.4 تحديات رفع معدل الملاءة المصرفية للمصارف الجزائرية: بخصوص رفع معدل الملاءة المصرفية من 8% إلى 10.5% ففي سياق الالتزام بمقررات بازل 1 كانت المصارف الجزائرية قد انتقلت تدريجيا إلى تطبيق معدل كفاية رأس المال والمقدر ب 8% ابتداء من نهاية ديسمبر 1999 وبالتالي الانتقال إلى نسبة 10.5% هي نسبة يمكن تطبيقها مع مرور الوقت لا سيما وأن الجزائر تتمتع بملاءة مالية عالية على مستوى الاقتصاد الكلي هذا ما يمكن من الانتقال إلى تطبيق هذه النسبة من طرف المصارف، لاسيما وأن بنك الجزائر ألزم المصارف الجزائرية برفع رأس المال إلى 10 مليار دج هو ما يمكن مستقبلا من تطبيق هذه النسبة؛

4.2.4 تحديات تتعلق بخصائص البيئة المصرفية الجزائرية: تلعب البيئة المصرفية دورا أساسيا في زيادة المسافات بين مقررات ومعايير لجنة بازل، وإمكانية تطبيقها بسهولة ويسر في النظام المصرفي الجزائري، فهذه البيئة تغلب عليها سمات تفردت بها دون غيرها، من حيث عدم الوضوح في نمط الإدارة، والتدخل الكبير للدولة في شؤون العمل المصرفي، والملكية العظمى للمصارف العمومية للأصول في النظام المصرفي الجزائري على حساب باقي المصارف الأخرى، وكذلك غموض وارتباك في المستهدفات وضعف الكفاءة في توظيف الموارد ،

5.2.4 تحديات الإفصاح والشفافية وتطوير الأنظمة المحاسبية: يتسم الجهاز المصرفي الجزائري الحالي بوجود قيود مالية ومحاسبية وتنظيمية تحد من قدرة الجهاز المصرفي الجزائري على مواكبة التطورات العالمية الحديثة في مجال العمل المصرفي، حيث نجد في المصارف الجزائرية أنظمة محاسبية غير ملائمة لتغطية الحسابات ومعالجة العمليات المصرفية الحديثة، وكذلك غياب تحليل مالي مصرفي دقيق مكيف مع واقع المصارف العصرية، وفي هذا السياق فإن التحدي الذي تقف أمامه المصارف الجزائرية هو تحدي تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة حتى يكون هناك شفافية وإفصاح أو على الأقل إصدار تعليمات تكون أكثر صرامة في الإفصاح عن القوائم المالية مما يمكن من تطبيق مقررات لجنة بازل بشكلها الحالي؛

6.2.4 تحدي تطبيق مبادئ الحوكمة على القطاع المصرفي في الجزائر: تتضمن حوكمة المصارف العديد من القواعد والممارسات التي تحدد كيفية اتخاذ المصارف لقراراتها أو الشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديرو ورؤساء تلك المصارف وموظفوها، والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وتتضمن كل الأمور المتعلقة بإدارة المصرف، أو بعبارة أخرى الحوكمة هي عملية إدارة الإدارة، وفي هذا السياق يبق مشكل التسيير الأمثل للمؤسسات المصرفية في الجزائر مطروح، خاصة مع إشكالية رفع أداء المنظومة المصرفية في الجزائر، كما قد يتوقف هذا التحدي على مدى الكفاءة التي يتمتع بها العنصر البشري الذي يتولى إدارة وتسيير المصرف، ومن هنا يطرح تحدي إرساء تكوين مناسب للمصرفيين حتى يتمكنوا من تأدية مهامهم بكل احترافية مما يمكن من تسيير المصرف بشكل جيد وبالتالي تطبيق مبادئ الحوكمة على الجهاز المصرفي، غير أنه لو تم تطبيق بنود اتفاقية بازل 3 يمكن أن ينتج أليا بالنظر للنتيجة التي تنعكس على تطبيق مقررات بازل 3.

7.2.4 تحدي مكافحة الفساد في المصرف وخارجه لمواجهة خطر التشغيل: بالرغم من إنشاء الجزائر مرصد وطني لمكافحة الفساد بشتى أشكاله إلا أن هذا يبقى دون المستوى المطلوب في ظل غياب إطار قانوني فعال يعني بمكافحة هذه الظاهرة التي استفحلت في الاقتصاد الوطني بما في ذلك داخل القطاع المصرفي، ففي كثير من الأحيان تكون التساهلات التي تمنح من الموظفين هي وراء أزمات تعصف بالنظام المصرفي لذلك تتوقف مكافحة الظاهرة على مدى فعالية التدابير القانونية وصرامتها ومدى سيادتها وتطبيقها بدون أي استثناء، كما تتوقف على مدى فعالية الرقابة المفروضة من قبل الجهات المختصة داخل المصرف، بالإضافة إلى وضع إطار تشريعي مناسب خال من كل الثغرات التي يمكن أن تستغل من قبل أي طرف، نظرا لأن خطر التشغيل قد يتبع من الفرد وبالتالي صعوبة التقييم الحقيقي للمردود الذي يقدمه العامل للبنك ومعرفة مدى ولائه له؛

8.2.4 تحديات ترابط الشبكة المعلوماتية بين المصارف والمؤسسات المالية: أما فيما يخص الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تعتبر ركيزة مهمة في عمل المؤسسات المالية في العصر الحالي لما توفره من مزايا تسهل عمل المصارف وتساعد في تحسين الخدمات المقدمة للزبائن، فبالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر لرقمنة إدارتها إلا أن تطبيق التكنولوجيا لا يزال يراوح مكانه ويلاحظ ذلك من خلال مشروع الحكومة الإلكترونية الذي سطرته الجزائر مسبقا والذي كان من المفروض تطبيقه في سنة 2013 إلا أن الواقع الذي نشهده اليوم مغاير تماما للطموحات التي تم رسمها، إذا أن الاستثمار في التكنولوجية المصرفية لم يسمح لحد الساعة بتكامل الأنظمة المعلوماتية وبالتالي يعتبر عائق أمام عمل نشاط المنظومة المصرفية وعلى هذا الأساس ينبغي الاستثمار في التكنولوجيا بشكل يعزز من استعمالها بشكل جيد حتى تكون أداة يمكن من خلالها الرفع من أداء المنظومة المصرفية في الجزائر ونصل

بذلك إلى المصارف الإلكترونية والتعاملات الالكترونية بدلا من التعاملات الحالية، كما أن هذا يقتضي أيضا زيادة التدفق في شبكة الانترنت وتسويق مختلف خدمات هذه التكنولوجيا.

3.4 سبل تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري:

بالنظر إلى التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري في تطبيق مقررات بازل 3، فإنه يمكن اقتراح بعض السبل التي يمكن أن تساعد على تفعيل تطبيق هذه المقررات، والمتمثلة فيما يلي:

– العمل على تحسين نوعية وبنية قاعدة رؤوس أموال المصارف وفق توصيات بازل 3، والتي لا تقتصر على رفع المستوى العام لرأس المال والتقليل من حدة المخاطر المصرفية فقط، وإنما احترام متطلبات معيار كفاية رأس المال من خلال إدخال تغييرات جوهرية على بنية رؤوس أموال المصارف الجزائرية لتعزيز صلابتها وتقوية متانة قاعدتها حتى تتحمل خلال فترات التقلبات الإقتصادية، من خلال رفع الحد الأدنى لحقوق الملكية للأسهم العادية إلى 4.5% مع رفع الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال من 9.5% إلى 10% (عبادي و بويهي، 2020، صفحة 209)؛

– ضرورة الاهتمام بتأهيل العنصر البشري وتنمية قدراته سواء على مستوى المصارف الجزائرية أو بنك الجزائر لدعم التطبيق السليم لمتطلبات مقررات بازل 3 من خلال القيام بدورات تدريبية بشكل مستمر ودائم؛

– الإهتمام أكثر بمبدأ انضباط السوق (الشفافية) لدى النظام المصرفي الجزائري والذي مثل الدعامة الثانية لإتفاقية بازل 2 وشددت عليه اتفاقية بازل 3 بعد أن كان أحد الأسباب الرئيسية لوقوع أزمة الرهن العقاري، ويتم ذلك من خلال" تطوير البنى التحتية لنظم المعلومات في المصارف واستغلال الأنظمة الشاملة في عملياتها مع وجوب تكثيف بنك الجزائر لجهوده من أجل الوصول إلى مستوى الشفافية والإفصاح في إطار مبادئ الحكم الراشد" (عبادي و بويهي، 2020، صفحة 210)؛

– وجوب وجود رقابة مستمرة من طرف الهيئات الرقابية والإشرافية لبنك الجزائر تهدف إلى ضمان التطبيق الفعلي لمقررات بازل 3 على مستوى المصارف الجزائرية وهذا ما يستلزم توفير الموارد المالية والكفاءات البشرية المناسبة؛

– ضرورة توفير أنظمة تكنولوجيا المعلومات داخل كل مصرف تسمح بمعالجة جيدة للبيانات والمعلومات المالية الخاصة بإدارة المخاطر كجزء أساسي من إدارة المصرف والمؤسسة المالية (خليفة و للوشي، 2016، صفحة 231).

4. خاتمة:

أوجبت تداعيات الأزمة المالية التي عصفت بالقطاع المصرفي العالمي أواخر 2007 إلى إعادة النظر في مقررات بازل 2 وإجراء إصلاحات عميقة عليها مما دفع بلجنة بازل للرقابة المصرفية إلى إصدار مجموعة جديدة من التدابير الإصلاحية أطلق عليها تسمية بازل 3 بهدف تعزيز الصلابة المالية للمصارف وتحسين قدراتها على استيعاب الصدمات مهما كان مصدرها، وبما أن النظام المصرفي الجزائري ليس بمعزل عن التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية

الدولية فقد حاول بنك الجزائر أن يواكب المعايير الجديدة التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية في مقرراتها 3 بحيث أصدر مجموعة من التنظيمات من أجل تفعيل تطبيق هذه المقررات في النظام المصرفي الجزائري، وبالنظر إلى المشاكل التي يعاني منها هذا الأخير فإنه سيواجه تحديات في الالتزام بتطبيق مقررات بازل 3 ولذلك أصبح لزاما القيام بإصلاحات عميقة فيه لكي يتوافق مع هذه المقررات الجديدة، ونظرا للخصائص التي يتميز بها النظام المصرفي الجزائري حاليا فإنه من المتوقع أن تطبيق مقررات بازل 3 في هذا الأخير لا يؤثر بشكل كبير عليه.

وبالتالي يتم التوصل إلى تأكيد الفرضيات التي تم الانطلاق منها:

- عمل بنك الجزائر على تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق مقررات بازل 3؛
- لا يؤدي تطبيق مقررات بازل 3 إلى تأثيرات كبيرة على النظام المصرفي الجزائري؛
- من الضروري القيام بعدة إصلاحات في النظام المصرفي الجزائري لكي يتوافق مع مقررات بازل 3.

ومن خلال القيام بهذه الدراسة لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، حيث يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- إن الإصلاحات والتعديلات التي أقرتها لجنة بازل في مقررتها الجديدة "بازل 3" جاءت كنتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالنظام المالي الدولي منذ أواخر سنة 2007، وتتضمن هذه الإصلاحات مجموعة من المعايير التي تهدف إلى تقوية متانة النظام المصرفي على مواجهة الأزمات المالية مستقبلا وذلك من خلال تحسين كمية وجودة رؤوس الأموال الخاصة وتوسيع تغطية المخاطر وتعزيز إدارة مخاطر السيولة على المديين القصير والطويل؛
- إن بنك الجزائر سعى وبشكل تدريجي إلى مسايرة المقررات الجديدة لبازل 3، حيث لوحظ إصداره لمجموعة من التنظيمات التي تتوافق مع هذه المقررات، والتي تتضمن رفع الحد الأدنى لرأس المال وتعزيز الرقابة الداخلية بالإضافة إلى تعديل نسب الملاءة و تدعيم السيولة؛
- هناك تشابه بين المعايير التي حددتها لجنة بازل في مقرراتها 3 والمعايير الذي حددها بنك الجزائر في إطار التوافق مع هذه المقررات في بعض العناصر كرفع الحد الأدنى لنسبة الملاءة وفرض هامش احتياطي للحفاظ على رأس المال، ولكن من جهة أخرى هناك إختلافات بينهما خصوصا في عدم فرض نسبة الرافعة المالية.
- إن تطبيق مقررات بازل 3 لن يكون له أثر كبير على النظام المصرفي الجزائري وذلك نظرا للخصائص التي يتميز بها حاليا والمتمثلة في عدم تعامله بالابتكارات المالية وقلة تعاملاته في الأسواق المالية العالمية بالإضافة إلى وجود فائض سيولة فيه؛
- بالرغم من أن بنك الجزائر بادر بمجموعة من الإجراءات لتكييف النظام المصرفي الجزائري وفق مقررات بازل 3 إلا أن هذا الأخير تواجهه تحديات في الالتزام بتطبيق هذه المقررات والتي تتمثل أساسا في صغر حجم رؤوس أموال

المصارف الجزائرية وغياب سوق مالي نشط وفعال بالإضافة إلى ضعف الإفصاح في القوائم المالية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهذا ما يتطلب القيام بعدة إصلاحات في النظام المصرفي الجزائري حتى يتمكن من التوافق مع متطلبات هذه المقررات؛

– يمكن تفعيل تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري من خلال إدخال تغييرات جوهرية في كمية ونوعية رؤوس أموال المصارف الجزائرية والقيام بدورات تدريبية بشكل مستمر ودائم للموظفين بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بالشفافية وتعزيز آليات رقابة بنك الجزائر على المصارف الجزائرية وتوفير أنظمة لتكنولوجيا المعلومات متطورة.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، فإنه يمكن تقديم جملة من التوصيات التي تلقى الضوء على بعض العناصر التي يمكن الاستفادة منها، ويمكن إيجازها فيما يلي:

– ضرورة احترام المصارف والمؤسسات المصرفية الجزائرية للنظم والتعليمات التي أقرها بنك الجزائر في إطار تطبيق مقررات بازل 3 حتى تتمكن من الاندماج في المنظومة المصرفية العالمية ومواجهة المنافسة الشديدة من المصارف الأجنبية؛

– عقد لقاءات تجمع بين بنك الجزائر ومسؤولي المصارف الجزائرية لشرح مضمون متطلبات مقررات بازل 3 وكيفية التطبيق الفعلي لها؛

– مواصلة العمل على إصلاح النظام المصرفي الجزائري وتطوير أجهزته حتى يتمكن من مواكبة التطورات والمستجدات التي تشهدها الساحة المصرفية الدولية.

6. قائمة المراجع:

- BENDEHINA, M., & ZIRAR, S. (2019). Basel 3 and Algerian Banks -Field study a sample of Algerian Banks-. Finance and Business Economics Review , 03 (01), pp. 120-132.

- MERHOUM, M., & BENHALIMA, I. (2017)., Les Banques Algériennes A La Lumière Des Règles De Bale1, 2, 3 Bilan Et Perspectives. Revue des Reformes Economiques et Intégration dans l'Economie Mondiale , 12 (23), pp. 227-268.

– أحمد قارون. (2013). مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل (رسالة ماجستير). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

– أسياء خليفة، و محمد للوشي. (2016). تطبيق مقررات لجنة بازل 3 من طرف المنظومة البنكية الجزائرية. مجلة البديل الاقتصادي، 03 (02)، الصفحات 219-232.

– حياة نجار. (2013). اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 13 (13)، الصفحات 273-299.

– دلال ساتة، وحكيم ملياني. (2019). أثر تطبيق المتطلبات الدنيا لرأس المال في اتفاقية بازل 3 على المصارف الإسلامية – دراسة تحليلية على عينة من المصارف الإسلامية الخليجية-. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 19 (01)، الصفحات 125-138.

– زبير عياش. (2013). اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي. مجلة العلوم الانسانية، 13 (03)، الصفحات 447-463.

– سارة بركات. (2015). دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة الى حالة الجزائر. أبحاث اقتصادية وإدارية، 09 (01)، الصفحات 91-116.

– سارة لعراب. (2019). أثر تطبيق اتفاقية بازل 3 على سلامة النظام المصرفي- دراسة حالة بنك الجزائر خلال فترة 2008-2016 -. مجلة دراسات اقتصادية، 13 (03)، الصفحات 381-395.

– سعاد صلاح، ومحمد خميسي بن رجم. (2016). إدارة خطر السيولة من منظور اتفاقية بازل 3. مجلة المستقبل الاقتصادي، 04 (01)، الصفحات 42-56.

– سعيد بعزيز، وطارق مخلوفي. (2019). إرساء معايير اتفاقية بازل 3 في النظم المصرفية كسبيل للاحتراز في الأزمات المالية – دراسة حالة الجزائر-. مجلة المنهل الإقتصادي، 02 (01)، الصفحات 11-33.

– سليمان ناصر. (2014). المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 14 (14)، الصفحات 61-82.

– سمية أحمد ميلي. (2020). انعكاسات اتفاقية بازل 2 و 3على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 04 (02)، الصفحات 27-46.

– عبد الحميد عبد المطلب. (2013). الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3 (الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

– عبد القادر بريش، وأنيسة سدرة. (2017). فرص وتحديات العمل المصرفي في ظل مستجدات مقررات لجنة بازل – دراسة حالة البنوك الجزائرية-. مجلة المؤسسة، 06 (06)، الصفحات 77-94.

– فائزة لعراف. (2010). مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل (رسالة ماجستير). المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

- فضيلة بوطورة، ونوفل سمايلي. (2019). مواكبة بنك الجزائر لمقررات لجنة بازل من خلال تشريعات أنظمة الرقابة الداخلية تعزيزا للحوكمة المصرفية. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 05 (02)، الصفحات 332-359.
- ماجد صيد، وفاطمة الزهراء رقايقية. (2019). إصلاح النظام المالي والمصرفي الجزائري وإجراءات تكييفه وفق متطلبات الرقابة والإشراف للجنة بازل 3. مجلة البشائر الاقتصادية، 05 (01)، الصفحات 867-884.
- نارجس معمري. (2020). تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل 3 -دراسة حالة بنك التنمية المحلية- (أطروحة دكتوراه). البويرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج.
- نور الدين بربار، ومحمد هشام قلمين. (2014). تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 03 في المصارف الجزائرية. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، 01 (01)، الصفحات 231-257.
- وسام عبادي، ومحمد بويهي. (2020). مجلة البشائر الاقتصادية، 06 (01)، الصفحات 197-212.